

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الخميس 11 ماي 2023

نشاطات الوزير

المتخرجون الذين لم ينجحوا في تحويل مشاريعهم إلى مؤسسات ناشئة يمكنهم إنشاء مؤسسات اقتصادية مصغرة

أزيد من 54 بالمائة من مشاريع تخرج الطلبة تم تحويلها إلى مشاريع ابتكارية

شغله، بالإضافة إلى مناصب شغل أخرى والمساهمة في التنمية محليا ووطنيا". وخلال هذه الزيارة، وقف الوزير على مدى تحقيق الطلبة المتخرجين لمشاريع ابتكارية في مجال رسكلة نفايات الأشغال العمومية والبناء، خاصة وأن هذا الملف أصبح يشكل عبئا على البيئة والمحيط، وهو ما يقتضي —مثلا قال— إيجاد "حلول ابتكارية" لتداركه.

الوطنية العليا للأشغال العمومية بالقبة، على أهمية مواصلة دعم الطلبة المتخرجين إلى غاية تحقيق أهدافهم، مشيرا أن المتخرجين الذين "لم ينجحوا في تحويل مشاريعهم إلى مؤسسات ناشئة يمكنهم الانتقال إلى مرحلة إنشاء مؤسسات اقتصادية مصغرة". وأوضح الوزير أن هذه الاستراتيجية من شأنها "جعل كل متخرج خالقا لمنصب

■ أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، يوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، أن أزيد من 54 بالمائة من مشاريع تخرج الطلبة تم تحويلها إلى مشاريع ابتكارية، مما يسمح لحاملها بتحويلها إلى مؤسسات ناشئة أو مصغرة. وأكد بداري، على هامش زيارة عمل وتفقد قادته رفقة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، فوزية دحلب، إلى المدرسة

البيداغوجيا

تعليلة مشرركة تكشرف :

تحديد شروط ترقية الأساتذة الباحثين إلى غاية 2025

الأساسي الخاص بالباحث الدائم. وأوضحت أن التحويل التلقائي المذكور، يتم وفق مقرر يعده الأمر بالصرف المعني مؤشر عليه من طرف المراقب الميزانياتي كما يؤدي إلى الحذف بنفس الأشكال للمناصب المشغولة سابقاً من طرف المعنيين الذين استفادوا من الترقية. ■ ع. تقيونت

المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 3 ماي 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأساتذة الباحث. وقصد دعم قدرات البحث وضمان تسيير فعال للحياة المهنية للباحثين الدائمين، أكدت التعليلة المشتركة توسيع العمل بأحكامها لتشمل الباحثين الدائمين الخاضعين لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-131 المؤرخ في 3 ماي 2008، المتضمن القانون

الترخيص خلال سنوات 2023 و2024 و2025، بالتحويل التلقائي للمناصب المالية المشغولة من طرف الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والأساتذة الباحثين المعنيين بالترقية والخاضعين، على التوالي، لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-129 المؤرخ في 3 ماي 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأساتذة الباحث الاستشفائي الجامعي وكذا

حددت تعليلة مشرركة بين المديرية العامة للتوظيفة العمومية والإصلاح الإداري إلى جانب وزارتي التعليل المعالي والبحث العلمي والمالية، كيمييات ترقية الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والأساتذة الباحثين، والباحثين الدائمين وذلك إلى غاية سنة 2025. وورد في التعليلة التي تحوز "الشروق" نسخة منها،

التكوين

FORMER « UTILE » À L'UNIVERSITÉ

Le pari gagnant de Baddari

LA PROMOTION de la recherche, le développement et l'innovation pour accompagner l'économie nationale sont désormais une réalité.

■ MOHAMED AMROUNI

L'université algérienne ne produit plus « des diplômés » uniquement. Les thèses de recherche ne finissent plus dans les tiroirs. « Plus de 54% des projets de fin d'études ont été transformés en projets innovants », a affirmé le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari. Chose qui a permis « à leurs porteurs de les ériger en start-up ou microentreprises », a-t-il souligné. Le premier responsable du secteur intervenait en marge d'une visite de travail et d'inspection menée en compagnie de la ministre de l'Environnement et des Énergies renouvelables, Faïza Dahleb, à l'École nationale supérieure des travaux publics de Kouba, à la capitale du pays. Poursuivant, Baddari a mis l'accent sur « l'importance de soutenir les étudiants diplômés jusqu'à la réalisation de leurs objectifs ». Cela avant de souligner que « les étudiants diplômés qui n'ont pas réussi à transformer leurs projets en start-up peuvent créer des



Le ministre de l'Enseignement supérieur fier de ses facultés

microentreprises ». « Cette stratégie pourra permettre à chaque étudiant diplômé de créer son propre poste d'emploi, en sus d'autres postes de travail et de participer au développe-

ment aux niveaux local et national », a-t-il encore affirmé. Lors de cette visite, le ministre s'est enquis de l'état d'avancement des projets innovants dans le domaine du recyclage des

déchets des BTP, par les étudiants diplômés, d'autant que ce dossier commence à peser sur l'environnement, d'où l'impératif de trouver « des solutions innovantes » pour y remédier. La promotion de la recherche, le développement et l'innovation afin d'accompagner l'économie nationale est désormais une réalité. Une démarche qui, rappelons-le, s'inscrit en droite ligne de la concrétisation du 41e engagement du président de la République, de faire de l'université algérienne une locomotive ouverte qui encadre les besoins de la société et apporte de la valeur ajoutée au développement socio-économique. De nombreuses démarches ont été entreprises pour l'intégration de l'esprit entrepreneurial dans l'université algérienne. « Associer les sphères universitaires industrielles » est un dossier qui jouit d'une importance capitale au plus haut sommet de l'État et pour lequel le pays a déboursé des sommes astronomiques. À titre d'exemple, les pouvoirs publics ont beaucoup investi afin de garantir à nos étudiants, chercheurs et acteurs du secteur économique, l'accès à des équi-

pement de haute technologie. « L'université dispose de huit plateaux techniques d'analyses physico-chimiques qui contiennent les derniers équipements en la matière. On pourrait analyser n'importe quelle matière et c'est très important pour le contrôle de qualité », comme nous l'a affirmé le directeur de la recherche scientifique au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Mohamed Bouhicha. « D'un autre côté, les pouvoirs publics ont mis le paquet pour permettre la création d'un système d'innovation dont nous avons aussi les structures et les équipements, tels la mise en place de 94 incubateurs, dont 42 sont d'ores et déjà opérationnels » a-t-il davantage insisté. Ce sont des moyens qui permettront ainsi de prendre en charge le problème de l'employabilité de notre jeune matière grise, au nombre de 300 000 annuellement. Il y a lieu de noter, par ailleurs, que le Mesrs envisage d'appeler à un concours afin que nos étudiants s'impliquent plus dans le processus de création de start-up.

M.A.

فتح 6 مناصب في طور الدكتوراه بجامعة باتنة

تم خلال السنة الجامعية الجارية فتح 6 مناصب في طور الدكتوراه خاصة بالهيدروجين الأخضر بالمدرسة الوطنية العليا للطاقت المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة الكائنة ببلدية فسديس (ولاية باتنة)، حسب ما علم من مديرة ذات المدرسة، البروفيسور ليلي مخناش.

وفي تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، على هامش اختتام اليومين الدراسيين حول "مزيج الطاقة في الجزائر.. التحديات والفرص" اللذين احتضنتهما المدرسة بالشراكة مع مكتب الدراسات الألماني كونراد أديناور ستيفتونق أوضحت ذات المسؤولة أن الطلبة المستفيدين من هذه العملية باشرؤا التكوين وهم حاليا في المرحلة النظرية.

وستشهد السنة الجامعية المقبلة (2023-2024)، استنادا

للمتحدثة، انطلاق التكوين لفائدة أول دفعة على مستوى المدرسة في تخصص الهيدروجين الأخضر، حيث سيتولى عملية التكوين أساتذة مختصون من المدرسة وأيضا من ألمانيا وإطارات من سوناتراك.

وخصصت لهذا حسب نفس المصدر، ورشة عمل كاملة تناولت الهيدروجين الأخضر تمت خلالها مناقشة (الهيدروجين الأخضر والانفتاح على سوق الطاقة الجزائري) و (الطاقات الجزائرية وتعددية المصادر والفرص) و (تحدي التكامل الطاقوي) وأيضا (فرص الشراكة الطاقوية خاصة في هذا المجال بين الجزائر وألمانيا).

باتنة، صمام.ر.



البحث العلمي والتطوير
التكنولوجي، والابتكار

في مسابقة وطنية احتضنتها جامعة 20 أوت

اختيار 3 أفكار لمشاريع مؤسسات ناشئة

الطلابية المنظمة بالجامعة؛ سواء كانت علمية أو أدبية، أو من خلال نشاطات النوادي العلمية. **بوجمعة ذيب**

أثناء مساهم التكويني عند إعداد مذكرات التخرج في الماستر أو مهندس أو أطروحة دكتوراه، مثمنا في نفس السياق، كل الأنشطة

المكاتب الولائية لكل من سطيف، والمدينة، والأغواط للمنظمة الوطنية للطلبة الأحرار، بمن فيهم رؤساء التنظيمات الطلابية لجامعة سكيكدة في إطار تجسيد سياسة الوزارة الوصية بمرافقة فئة الطلبة، خاصة منهم حاملي مشاريع المؤسسات الناشئة.

وأشار مدير جامعة 20 أوت 55 البروفيسور توفيق بوفندي، خلال الكلمة التي ألقاها أمام المشاركين في هذه الفعاليات، إلى أن تنظيم مثل هذه التظاهرة العلمية بجامعة سكيكدة، يندرج ضمن المشاريع التي أقرها وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛ من خلال الاهتمام بالمؤسسات الناشئة، ومن ثم حث الطلبة على الانخراط في هذا المسعى العام، خاصة أنه يدخل ضمن نمط جديد للشهادات الممنوحة في الجامعة طبقا للقرار الوزاري 12/75 المتعلق باستحداث شهادة مؤسسة ناشئة، وشهادة براءة اختراع، والهدف منه تثمين الأعمال والمشاريع المنجزة من قبل الطلبة

احتضنت قاعة المحاضرات عبد الحميد مهري بجامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، أول أمس، فعاليات المسابقة الوطنية الموسومة بـ "طالب صاحب مؤسسة ناشئة" التي أشرفت على تنظيمها المنظمة الوطنية للطلبة الأحرار، وعرفت مشاركة 13 فكرة مشروع مؤسسة ناشئة اختير منها عند عرضها على لجنة التحكيم المكونة من الدكاترة عمر بولهواش ومحمد بوضياف ورياض ابن ذيب والأرقم مشحود، 3 أفكار لمشاريع تأهلت للمسابقة الوطنية، وتخص مشروع (gaz oil21)، ومشروع (Pectine dz)، إلى جانب مشروع (Exotica)، فيما تم الاحتفاظ بمشروعين اثنين احتياطين. وتأتي هذه الفعاليات التي عرفت حضورا متميزا للطلبة من الجنسين بالإضافة إلى إيطارات الجامعة من دكاترة وأساتذة ونواب المدير، إلى جانب مدير حاضنة الجامعة، ومديري الإقامات، وإيطارات مديرية الخدمات الجامعية لولاية سكيكدة، ورؤساء

عضو باللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار تكشف

تسجيل 10 آلاف فكرة لمشروع مبتكر وطنيا

كشفت، أمس، مسؤولة «هضبة قسنطينية»، وعضو اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال، وداد صالح، أنه تم تسجيل 10 آلاف فكرة لمشروع مبتكر على المستوى الوطني، منذ دخول القرار الوزاري 1275 حيز التنفيذ شهر أكتوبر الماضي، في إطار التوجه الجديد الذي يندرج ضمن استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغرض جعل الجامعة قاطرة للتنمية.

وتمنت المتحدثة على هامش فعاليات الورشات التكوينية التي تحتضنها هضبة قسنطينية لفائدة الطلبة المدرجين ضمن القرار الوزاري 1275 شهادة مؤسسة ناشئة، شهادته براءة اختراع، هذا التوجه الذي يهدف إلى تشجيع إنشاء ودعم المؤسسات الناشئة التي يؤسسها الطلبة الجامعيين، وأضافت أن القرار مكن من نشر ثقافة المقاولاتية في فترة قصيرة، وهو ما لم تحققه دور المقاولاتية الناشطة منذ سنوات، والعدد الكبير، تقول المتحدثة، للأفكار المسجلة دليل على مدى اهتمام الطلبة بهذا المجال، وبالتالي يعتبر استكمالا لما كان موجودا من قبل، كما أعطى دفعا إضافيا للمهتمين من أجل دخول المجال.

وعلى هامش الدورة ذكر المنسق الجهوي لجهة الشرق وعضو اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية شعبان بعيطيش أن مرافقة أصحاب المشاريع وتوجيههم يكون قبل، أثناء، وبعد الاحتضان، لأن استراتيجية وزارة التعليم العالي تسعى لأن يستمر الطالب صاحب المشروع في الجامعة مع مجتمعات المؤسسات الناشئة،

حتى يكون قريبا من الحاضنة والخبراء، من أجل ضمان سلامة تعامله مع الصعوبات التي يمكن أن يواجهها في سوق العمل، بل يمكن أن يكون من بين المساهمين في نجاح وتكوين طلبة آخرين، وقال ذات المتحدث إن قسنطينية كقطب جامعي يتوقع لها أن تكون رائدة في مجال ريادة الأعمال، من خلال ما تم ملاحظته من عمل منجز وبرامج مكثفة. وتعرف الورشات التكوينية التي ستختتم اليوم ويؤطرها مختصون من اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار تقديم عدة محاور، حيث سيتم التطرق اليوم لورشة حول كيفية إعداد النموذج الأولي، وأخرى حول طريقة التسجيل في منصة «ستارتاب ديزاد» للحصول على وسم مشروع مبتكر، وأيضا ورشة متعلقة بكيفية حماية براءة الاختراع، وكذا تصحيح نموذج الأعمال التجارية التي تم تحضيرها سابقا، بالإضافة إلى مشاركة مؤسسات ناشئة بقسنطينية سيتم تسليمهم مقررات التوطين، ومفاتيح المكاتب بحضور وفدين من وزارتي التعليم والبحث العلمي، ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما سيرضون تجاربهم وإثراء الورشات، وكانت كلية الفنون والثقافة قد احتضنت أمس محاضرتين تعلقتا بكيفية تحضير مذكرة شهادة مؤسسة ناشئة، من خلال التعرف على دليل الإعداد المحضر من طرف اللجنة، أيضا طريقة إعداد البطاقة التقنية الخاصة بالمشروع.

إسلام.ق

SOUTIEN À LA CRÉATION DE START-UP ET DE PME

30.000 étudiants en formation

Plus de 30.000 étudiants bénéficient, depuis le début de ce mois, d'une série de formations dans le cadre de la mise en œuvre de l'arrêté ministériel relatif à «Un diplôme, une start-up». A partir de cette année, le mois de mai sera consacré à la formation de l'ensemble des candidats au diplôme start-up, et ce, afin de les préparer au lancement commercial de leurs idées innovantes. «Nous avons baptisé cet événement Mois de la formation de l'entrepreneuriat. Une manifestation nationale qui se tiendra chaque année. Lors de cette première édition, nous espérons former entre 30.000 et 40.000 étudiants au niveau des 114 établissements universitaires», indique le coordinateur chargé de la région Centre de la commission nationale de coordination et de suivi de l'innovation et des entreprises universitaire, Mounir Belali. Cette commission, à caractère intersectoriel, a été créée, explique-t-il, dans le but de mettre en œuvre ledit arrêté ministériel. Il faut savoir, indique-t-il, que cette série de formations a été précédée par d'autres ateliers, du mois de janvier au mois de mars, dédiés aux enseignants. «La commission avait d'abord entrepris de former les formateurs et les enseignants.

Plus de 500 formateurs ont été formés dans ce cadre au niveau des établissements universitaires, activant notamment dans les Maisons de l'entrepreneuriat, dans les incubateurs, dans les bureaux de liaison entreprises-université 'Bleu' ainsi que dans les centres d'appui à la technologie et à l'innovation», signale-t-il, précisant que la formation a surtout tourné autour du design thinking (esprit design) et du business model canevas (BMC). Des éléments-clés dans la création de PME et de start-up qui sont enseignés également au profit des étudiants. «Voici les quatre critères pour l'obtention du diplôme start-up et autour desquels tournent cette formation : la clarté de l'idée, l'aspect innovation, le BMC et le



prototyping. Les étudiants sont aussi formés sur comment présenter la version commerciale de leurs projets», renchérit-il.

TESTER LA FIABILITÉ DES PROJETS

Dans le cadre de ce mois dédié à la formation de l'entrepreneuriat, l'incubateur ENSH (Ecole nationale supérieure d'hydraulique) tient, depuis lundi passé, des journées de formation au profit des étudiants porteurs de projets, afin de les accompagner dans le choix de leurs idées innovantes notamment. «Ces idées doivent apporter une valeur ajoutée sur le marché national et/ou international, se traduisant soit par des produits labellisés ou brevetés, soit par des prestations de services», rapporte le directeur de cet incubateur, Samir Yahiaoui. Il signale que la préparation, entre autres, du business model canevas doit être bien ficelée, touchant les aspects concurrentiels, le financement, le marketing... De même que les procédures de prototypage afin de tester la fiabilité des projets facilitant ainsi leur industrialisation et leur commercialisation à grande échelle. «Les porteurs de

projets sont également assistés, dans le cadre de cette formation, dans les étapes juridiques et administratives nécessaires à la création de leur start-up ainsi que dans la protection intellectuelle. Les étudiants bénéficient d'une aide pour accéder aux bases de données reconnues à l'échelle internationale, afin d'être sûrs que leurs projets sont réellement innovants. Par la suite, ils sont assistés pour déposer leurs demandes de labels de projets innovants ou de brevets d'invention», dit-il. Dans ce contexte, Belali a fait savoir que des étudiants ont réussi d'ores et déjà à décrocher des labels pour leurs projets.

«Ces étudiants sont tellement doués et leurs projets si innovants que leurs soutenances pour le diplôme start-up se tiendront d'une manière précoce à partir du 22 mai au lieu du mois de juin», affirme-t-il. Pour conclure, Yahiaoui assure que ces formations sont d'une importance majeure dans la création d'entreprises et déterminantes pour savoir quel projet est fait pour devenir start-up et quel projet est le mieux adapté pour une PME ou PMI.

■ Farida Belkhiri

UNE BANQUE NATIONALE DES SEMENCES

La souveraineté alimentaire en question

AVEC LA MISE en place et l'installation définitive de la Banque nationale des semences, l'Algérie sera épargnée, d'une manière définitive, de la bio-piraterie qui frappe de plein fouet le monde dans ce domaine vital.

■ HOCINE NEFFAH

La Banque nationale des semences sera inaugurée le 5 Juillet de l'année en cours. C'est un signe de détermination et d'attachement à l'indépendance nationale du pays et à sa consolidation. La banque des graines requiert une importance stratégique dans le contexte délicat que traverse le monde sur fond de guerres et de dépendance jusque et y compris sur le plan alimentaire.

L'affaire de l'Ukraine enseigne sur l'enjeu que constitue la Banque nationale des semences à l'aune de l'hégémonie qu'imposent certaines puissances, sur les plans économique et agricole sur le reste du monde. À ce propos, l'Algérie s'est préparée dans ce domaine névralgique à même d'avoir son autonomie à part entière sur ce plan vital. Le ministre de l'Agriculture et du Développement rural, Mohamed Abdelhafid Henni, a affirmé, dans ce sens que « le rôle de la Banque nationale des semences est déterminant dans l'atteinte de l'autosuffisance à court et à moyen termes et la garantie d'une sécurité alimentaire durable ». La sécurité alimentaire est considérée par l'État algérien comme partie intégrante de la Sécurité nationale.

C'est pourquoi l'inauguration de cette banque des graines va permettre au pays d'avoir son indépendance dans ce secteur, qui engage l'existence de l'État national. Le docteur Belkhef, expert à l'Inesg, a rappelé « la nécessité de consolider cette banque, à travers l'installation de centres de recherche dans les quatre régions du pays sous la tutelle du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et celui de l'Agriculture et du Développement rural. Cette banque de semences, indispensable pour assurer la



Du grain à moudre pour les banques

durabilité de notre système agricole et notre sécurité alimentaire, aura pour principale mission la conservation et la valorisation du patrimoine génétique agricole et sa protection contre le bio-piratage et l'uniformisation des productions agricoles imposées par la mondialisation », a-t-il mentionné. Donc, il y va de la durabilité de notre système agricole et de notre sécurité alimentaire. Il ne s'agit pas uniquement d'une démarche relevant d'un choix visant à répondre à un besoin d'ordre technique. Il s'agit surtout d'une approche globale qui touche tous les aspects de la vie sociale de tout un pays. Selon les responsables du secteur de l'agriculture dans le pays, la Banque nationale des semences algérienne sera dotée d'une capacité de conservation de 80 000 souches, dès son inauguration. Cette capacité est importante dans le cadre de la préservation des souches autochtones. À ce sujet, les responsables du secteur de l'agriculture ont précisé que « la Banque nationale des gènes conservera une duplication des ressources génétiques agricoles et alimentaires ». C'est la première fois que l'Algérie va bénéficier d'une base pour « la plate-forme nationale des ressources génétiques agricoles et alimentaires ». Cette plate-forme épargnera le pays de devenir le « client » des puissances mondiales en la matière pour éviter tout chantage et manipulation qui enta-

meraient l'indépendance et la souveraineté du pays. Avec la mise en place et l'installation définitive de la Banque nationale des semences, l'Algérie sera protégée d'une manière définitive de la bio-piraterie qui frappe de plein fouet le monde dans ce domaine vital. Afin d'éviter cette bio-piraterie, la Banque nationale des semences vient pour assurer le recensement du patrimoine génétique agricole national.

Il s'agit réellement d'un enjeu stratégique qui engage véritablement la Sécurité nationale du pays. Le contexte international, qui revêt un caractère de crise, exige de l'Algérie d'avoir sa propre démarche stratégique. C'est cette conduite qui a poussé les hauts responsables du pays à mettre en place une Banque nationale des semences, dans la perspective de la réduction de la facture des importations et de la sécurisation de l'alimentation. Diriger un pays c'est prévoir, la Banque nationale des semences est l'une des prouesses de l'Algérie nouvelle qui vise à défendre farouchement sa souveraineté et son indépendance nationales. La stratégie de la Défense nationale n'est pas linéaire ou unilatérale, c'est-à-dire militaire, bien au contraire, la notion de Défense nationale englobe tous les aspects ayant un lien direct avec l'existence de l'État national.

H.N.

اتفاقيات الشراكة والتعاون الجامعي

وقعت بين جامعة هواري بومدين وجامعة الجزائر 2

اتفاقية لتكوين الأساتذة في اللغة الانجليزية والتكنولوجيات

هذه العملية التكوينية"، وأن "جامعة الجزائر 2 بصدد تنظيم دورات تكوينية مكثفة، يشرف عليها مركز التعليم المكثف للغات الذي يتمتع بالخبرة والإمكانات البشرية المؤهلة".

وأشار أن التكوين الذي ينطلق بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية سيستد إلى غاية نهاية شهر أوت المقبل، وسيتم "التركيز على البرمجيات والتطبيقات التكنولوجية التي تفتقر إليها جامعة الجزائر 2". بدوره، أكد مدير مركز التعليم المكثف للغات بجامعة الجزائر 2، دويضي محمد، أن "التكوين سيبدأ في غضون أيام بعد ما تم حسم عدد الأساتذة الممنين بالعملية والبالغ عددهم أزيد من 600 أستاذ"، مشيرا إلى أنهم "خضمو لامتحان تحديد المستوى وتم تقسيمهم إلى أفواج".

■ ص.ع

جامعة هواري بومدين متراقة من جانبها جامعة الجزائر 2 في كل ما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة، خاصة الرقمنة وإعداد المنصات الرقمية.

بدوره، أكد رئيس جامعة الجزائر 2، السعيد بومعيرة، أن هذه الاتفاقية تهدف إلى "تجسيد سياسة الحكومة في مجال تعميم الرقمنة في جميع المجالات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والبدء بالتعليم باللغة الانجليزية ابتداء من الدخول الجامعي المقبل 2023 - 2024 لجميع المواد في الجذع المشترك". كما أبرز أن "الجميع مجند لإنجاح

الجامعتين. وبالمناسبة، أكد رئيس جامعة باب الزوار، أن هذه الاتفاقية تأتي تجسيدا لسياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتدريس باللغة الانجليزية في الدخول الجامعي المقبل 2023-2024، مبرزا أنه تم اللجوء إلى جامعة الجزائر 2 للاستفادة من مرافقتها، باعتبارها مختصة في تدريس اللغات ولديها مركز التعليم المكثف في هذا المجال.

وأفاد السيد أكرتتش أنه "تم تسجيل 600 طلب من طرف أساتذة هذه المؤسسة الجامعية للتكوين في اللغة الإنجليزية"، مشيرا إلى أن

أبرمت، أول أمس، بالجزائر العاصمة، اتفاقية تعاون بين جامعة هواري بومدين للمعلوم والتكنولوجيا بباب الزوار وجامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، تهدف إلى تدعيم تكوين أساتذة هذه المؤسسة الجامعية في اللغة الانجليزية من جهة وفي تكنولوجيات الإعلام الألي بالنسبة للأخرى.

وتمت مراسيم التوقيع على هذه الاتفاقية بين رئيس جامعة هواري بومدين للمعلوم والتكنولوجيات، جمال الدين أكرتتش، ورئيس جامعة الجزائر 2، السعيد بومعيرة بحضور عدد من الأساتذة والإطارات من

موجة لزراعة الخضروات في المناطق شبه الحضرية لشمال الوطن إطلاق مشروع تعاون جزائري-هولندي لتصميم بيوت بلاستيكية ذكية

غير أن الأستاذ أكد على ضرورة تكوين الفلاحين لأجل التحكم في هاته التكنولوجيا واقتناعهم بمردوديتها. وأبرز أيضا ضرورة تبني زراعة "ذكية" لتأمين التموين الغذائي للمدن.

وأوضح "تسجل المناطق الحضرية تركزا كبيرا للسكان فيما تتناقص الأراضي الفلاحية، وعليه يجب إدراج التكنولوجيا الجديدة التي تتيح ضمان تموين غذائي للمدن بالمواد الفلاحية بأقل التكاليف".

وذكر أن أغلبية الانتاج الزراعي تتأتى حاليا من جنوب البلاد في حين أن الطلب الكبير من مدن الشمال، مشيرا الى أن سلسلة اللوجستيك لتموين المناطق الحضرية ينجم عنها حاليا تكاليف إضافية فضلا عن الأثر البيئي للنقل.

وتطرقت المستشارة الفلاحية بسفارة مملكة هولندا صابرينا والتمايز التي حضرت اللقاء التعاون الثنائي بين بلادها والجزائر "الذي يعود إلى عشرات السنين لا سيما في شعب الحليب ومنتجات الخضراوات".

وشددت على تطوير التعاون بين المتعاملين الخواص الجزائريين والهولنديين، لا سيما في مجالات الانظمة الجديدة للري والمكافحة البيولوجية للأفات والمخصبات البيولوجية.

وأضافت "إن فرص التعاون كثيرة ونحن مستعدون لمشاركة مهارتنا وتكنولوجيتنا مع الشركاء الجزائريين لترقية الزراعة المستدامة".

أطلقت المدرسة الوطنية العليا للفلاحة مشروع تعاون مع الجامعة الفلاحية لوانغنيغن (هولندا)، لأجل تصميم بيوت بلاستيكية ذكية موجهة لزراعة الخضروات في المناطق شبه الحضرية لشمال الوطن، حسبما أعلنه، بالجزائر العاصمة، مسؤول من نفس المدرسة. وفي حديثه عن أهمية هذا المشروع في المرحلة التجريبية في الجزائر، أكد الأستاذ علي داودي أن الانتاج المحلي لهاته البيوت البلاستيكية الذكية، مع الدعم الفني من طرف الجامعة الهولندية وسفارة هولندا بالجزائر، من شأنه السماح للبلد بزيادة الانتاجية الفلاحية للمناطق الحضرية في المساحات المقلصة، مع تخفيض تكاليف الانتاج. وأشار نفس المسؤول خلال ورشة علمية موسومة "من أجل فلاحه جزائرية مستديمة" عقدت بنفس المدرسة، يقول: "قمنا بمحاكات لشعبة الطماطم وتحصلنا على نتائج جد مفيدة". وحسب شروحات الأستاذ داودي، بلغ مستوى انتاج هاته البيوت البلاستيكية الذكية 40 كيلوغرام في المتر المربع، مضيفا: "انه بالتقريب الضعف، مقارنة مع البيوت البلاستيكية التقليدية، حيث يتراوح متوسط المرردودية في حدود تقريبا 20 كلغ في المتر المربع".

وبعد مرحلة الدراسة، سيتم انجاز نموذج من هذا النوع من البيوت البلاستيكية على مستوى المدرسة، لأجل عرضه على المستثمرين المحتملين.

الخدمات الجامعية

الشلف

وفاة طالبة إثر سقوطها من الطابق الرابع بإقامة جامعية

لقيت طالبة حتفها أمس الأربعاء إثر سقوطها من الطابق الرابع لعمارة بالإقامة الجامعية 2000 سريير بالحسنية بالشلف، حسبما علم لدى المديرية الولائية للحماية المدنية. وأفاد بيان لخلية الإعلام والاتصال بذات الهيئة أن هذا الحادث الذي تمثل في سقوط طالبة (22 سنة) من نافذة غرفتها من الطابق الرابع لعمارة بالإقامة الجامعية 2000 سريير بنات بالحسنية وقع في حدود الساعة الثانية زوالا وأدى لإصابة الضحية بجروح بليغة على مستوى الرأس. ووفقا للمصدر، تدخلت فرق الحماية المدنية لإسعاف الضحية و إجلائها نحو المصالح الاستشفائية إلا أنها لفضت أنفاسها الأخيرة في طريقها إلى المستشفى متأثرة بإصابتها الخطيرة. وأشار البيان إلى أن أسباب الحادثة تبقى مجهولة فيما فتحت المصالح الأمنية المختصة تحقيقا لتحديد ملابسات الحادثة. كما تم إجلاء تسع طالبات أصبن بإغماءات وحالات صدمة إثر هذه الحادثة، للمؤسسة العمومية الاستشفائية بالشلف، مع تسخير سيارة إسعاف كمركز متقدم كإجراء وقائي لتقريب الإسعافات في حالة تسجيل حالات صدمة في صفوف الطالبات، حسب ذات المصدر.

وأج

النشاطات والندوات العلمية

في مؤتمر دولي بجامعة زيان عاشور.. خبراء يؤكدون..

الجزائر قادرة على الانتقال السلس نحو الطاقات المتجددة

جامعة "سوين بارن" للتكنولوجيا بأستراليا في مداخلة حول "الحاجة إلى التخزين الطاقوي"، أن التحول الطاقوي الذي يشكل موضوع الساعة لكل بلدان لعالم يعتبر تجسيده بالنسبة للجزائر "جد سلس" لما تمتلكه من إمكانيات طبيعية تأتي في مقدمتها شساعة المساحة والأقاليم المناخية المتنوعة.

من جهته، أكد الباحث الفلسطيني هيثم ابو الروب، وهو أستاذ بجامعة تكساس الأمريكية بدولة قطر ومدير مركز أبحاث الشبكات الذكية، أن "مستقبل الطاقات المتجددة واعد بالنسبة للجزائر نظرا لعدة معطيات طبيعية تجعل منها موردا للطاقات النظيفة بامتياز، وتمكّنها أيضا من توفير الطلب المحلي وحتى الخارجي".

أجمع عدد من الخبراء في مجال الطاقات المتجددة والأتمتة التطبيقية في أشغال مؤتمر دولي احتضنته جامعة "زيان عاشور" بالجلفة الأحد، أن الجزائر تمتلك من المؤهلات ما يجعلها تراهن بقوة على الانتقال "السلس" نحو استغلال الطاقات المتجددة. وأكد الخبراء خلال أشغال المؤتمر الدولي الأول المنعقد تحت عنوان "الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية.. نحو تحوّل طاقوي مستدام"، أن الجزائر لها من المؤهلات والمقومات التي تجعلها تراهن بقوة على انتقال "سلس" نحو الطاقات المتجددة، وتطوير نظمها وآليات استغلالها البحثية والتطبيقية. وفي هذا الشأن، اعتبر البروفيسور مساعد مخليف من

الندوة الوطنية حول الأرشيف

رقمنة القطاع وتطويره ضمن أولويات الدولة

أكد المشاركون في ندوة التحول الرقمي للأرشيف في الجزائر بجامعة "الأمير عبد القادر" للعلوم الإسلامية، على أهمية الاهتمام بالأرشيف؛ باعتباره ذاكرة الأمة؛ حيث أجمعوا على وجود إرادة سياسية بالجزائر، لتطوير ورقمنة الأرشيف. وأوضحوا أن الجزائر خطلت خطوات مهمة في هذا المجال، كعملها على رقمنة الحالة المدنية والمصالح الخاصة بالعقار وغيرها.

ح. شبيبة



الوثائق موثوقيتها. وأضافت أن السياسات تنفيذ في توزيع المسؤوليات والأدوار، وتحديد واجبات الإدارة المنتجة، وواجبات الأرشيفي، وحتى العلاقة مع الأرشيف الوطني. كما تحدد الجانب التقني والبرمجي والمعايير اللازمة حتى تكون العملية دقيقة في التحول، إضافة إلى العمل على حماية المعلومات، وتسهيل إتاحتها للمستفيدين، وتسهيل العمل الإداري بدون أي مخاطر أمنية للاندماج في الإدارة الإلكترونية بالجزائر.

في مختلف المجالات، مازال يصطدم بالعديد من العقبات رغم وجود كثير من التجارب التي قطعت أشواطاً ملحوظة في هذا المجال، ينبغي تقييمها والبناء عليها مستقبلاً. أما الدكتور انتصار دلهوم فتناولت في مداخلتها "سياسات الأرشيف"، أهمية التحول الرقمي للأرشيف، حيث أكدت أن سياسات الأرشيف هي وسيلة تخطيطية مهمة للتحول الرقمي؛ كونها تحدد المبادئ الرئيسة لقيادة التحول في مجال إدارة الوثائق في البيئة الرقمية؛ حتى لا تفقد

في تنفيذ الأرشفة الرقمية. وأوصى المشاركون بإعادة النظر في برامج التكوين في مجال تخصص الأرشيف؛ من خلال إثرائها بمقاييس تكنولوجية المعلومات، مع مساهمة أعضاء هيئة التدريس في مجال الأرشيف على المستوى الوطني، في وضع أطر سياسة أرشيفية، تحدد الهدف والمسؤوليات، داعين في ذات السياق، إلى الاهتمام بالأرشيف، وتحسين وضعيته التكوينية، وإشراكهم في عملية الرقمنة والتطوير، مع التركيز على التكوين الجيد، من خلال التحول من الطرق الكلاسيكية، إلى الحديثة المفيدة والمعمارية.

ومن جهته، أكد الأستاذ إبراهيم بوسمغون الذي تطرق للبرمجيات الوثائقية في الأرشيف الجزائري بين غياب النظرة المركزية والاجتهادات الفردية، أن رقمنة الوثائق الأرشيفية تُعد مجالاً رائداً حديثاً في إدارة المؤسسات الأرشيفية؛ حيث تتيح هذه العملية تحويل المعلومات المسجلة على الوثائق بتعدد أشكالها، إلى شكل رقمي؛ ما يسهل معه حفظها، ونقلها، واسترجاعها سواء على أجهزة الكمبيوتر في قاعات القراءة بمصالح الأرشيف، أو على الخط عبر شبكات المعلومات، معتبراً أن وضع سياسات لرقمنة الوثائق من قبل المؤسسات العمومية الجزائرية

ويظهر، حسب الخبراء، التوجه الجدي للدولة لمواصلة التحول الرقمي؛ من خلال إعداد البنية التحتية، والقوة البشرية المبنية على الكفاءات؛ بتخصيص مباني لائقة ومعيارية للتكفل بالأرشيف، وتكوين أرشيفيين أكفاء لتسيير الأرشيف الورقي أو الأرصدة الإلكترونية الحديثة، فضلاً عن تنظيم كفاءات الاطلاع والإتاحة بنصوص قانونية، وعدم ترك الأرشيفي وتطوير المنظومة القانونية للتطورات الحادثة في المجال.

وخلال اختتام الندوة الوطنية حول "التحول الرقمي للأرشيف في الجزائر"، طالب المتدخلون من أساتذة وباحثين، بوضع سياسة واستراتيجية وطنية للتحول الرقمي بالجزائر، مع تضاهير جهود جميع المعنيين بعملية التحول الرقمي للأرشيف على المستويين المركزي والمحلي. وشدد المتدخلون على ضرورة توفير البنية التحتية لمنظومة التحول الرقمي لمصالح الأرشيف، ومطالبة المسؤولين والقائمين الإداريين بتحسين وضعية مصلحة الأرشيف، ووجوب الوعي بأهمية هذه المرحلة التي أصبحت ضرورة ملحة، مع وجوب التوجه نحو إدخال برمجيات حديثة في مجال إدارة وتسيير أرشيف المؤسسات الجزائرية، واختيار المعايير العالمية

خلال ملتقى دولي احتضنته كلية الحقوق بجامعة باتنة 1

باحثون يناقشون آليات الصيرفة والاستثمار المستدام في الجزائر

الاستثمار"، ومدير مصرف السلام أوراغ إبراهيم الذي تطرق إلى تجربة تمويل الاستثمار بمصرف السلام، فيما قدم الدكتور بومعروف الميري باعتباره إطارا بالبنك الوطني للإسكان مداخلة حول دور البنوك في تمويل إنجاز مشاريع السكن المدعومة في التشريع الجزائري. كما بحث الأساتذة والمختصون إشكالية الآليات القانونية والمصرفية الكفيلة بتفعيل سياسة تمويل الاستثمار وفتح آفاق وأساليب الاستثمار المستدام، وذلك عبر عدة محاور أبرزها النظام المصرفي الجزائري، وكذلك تمويل الإستثمارات في الجزائر والتمويل والاستثمار المستدام وعولمة العمل المصرفي.

وقد خصص هذا الملتقى إلى جملة من التوصيات التي تم توجيهها خصيصا للسلطة التشريعية بغية الاهتمام أكثر بالاستثمار في ظل القانون الجديد للاستثمار، والإسراع في إصدار المراسيم التنفيذية له، مع الاهتمام أكثر بالاستثمار المستدام حفاظا على الثروات للأجيال المستقبلية، من خلال دعوة البنوك لمراقبة المستثمرين بطرق سهلة تمكن من تشجيع الاستثمار بعيدا عن البيروقراطية الإدارية والمتعارف عليها.

واعتماد الصيرفة الإسلامية كمنظومة مستقبلية عالمية لها من أدوات النجاح والنجاحة المالية في الاقتصاد المحلي والعالم ما يؤهلها لتكون النموذج الأكثر نجاعة برأي الباحثين وأصحاب البنوك والمؤسسات الذين ثمنوا الإجراءات العملية التي شرعت الجزائر في تطبيقها ضمن صناعة المصرفية وتحديثها وتأمينها لتحقيق التنمية المستدامة. مع التعميل في وضع استراتيجيات لتشجيع الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي للخروج من مرحلة استهلاك التكنولوجيا إلى مرحلة الإنتاج. ■ صالح. س

أجمع باحثون على أهمية الصناعة المصرفية الحديثة ودورها في الاستثمار المستدام في ظل العولمة وانعكاساتها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المستدامة، حدث ذلك خلال الملتقى الدولي الذي احتضنته مؤخرا كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 1، حيث عرف مداخلات هامة لباحثين من الجزائر وخارج الوطن، حيث تم إلقاء بعضها حضوريا وأخرى عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، إضافة إلى إقامة ورشيتين حضوريتين وثلاث ورشات أخرى بتقنية التحاضر عن بعد.

عرف الملتقى الموسوم "تمويل الاستثمار المستدام واتجاهات الصناعة المصرفية الحديثة" الذي نظمه مخبر الحوكمة والقانون الاقتصادي بجامعة باتنة 1 مشاركة متدخلين من عدت هيئات وبنوك محلية وباحثين من دول أخرى، على غرار مصر ممثلة في الدكتور محمد جبر السيد الذي ألقى محاضرة عن بعد بعنوان "المصر الإسلامي.. رؤية مقترحة لتحقيق الاستثمار المستدام في الجزائر". أما من تونس فكانت ممثلة في الدكتورة منى طيار التي ألقت مداخلة موسومة بدور تأمين القروض العقارية في تشجيع التمويل العقاري في الجزائر، فيما سجلت جامعة ملايا حضورها من خلال مداخلة الدكتورة مرزوقة حكيمة بمدخلة حول إدارة مخاطر المصارف الإسلامية وتأثيرها على جودة الخدمات المصرفية.

وقد تميز الملتقى بتنوع المداخلات بين النظري والتطبيقي الذي تميز بمشاركة العديد من المصارف، على غرار مداخلة هاروق بلوم ممثلا لصندوق التوفير والاحتياط بمدخلة حول الاستثمار في الجزائر واقع وآفاق، ومدخلة المدير الجهوي للتعاون الفلاحي مهداوي صافي بعنوان "دور صندوق التعاون الفلاحي في

خلال المؤتمر الدولي الذي نظمته جامعة غليزان دعوة لاتخاذ إجراءات وقائية للحماية من الاختراقات والاحتياال الرقمي

إلهام . ب

اليومية على الإنترنت -يضيف- تتضمن المعاملات المالية والتواصل الاجتماعي والتسوق عبر الإنترنت، وهذا يعني أن بياناتنا الشخصية والحساسة قد تكون معرضة للخطر.

وأفاد الدكتور صيشي إلى أنه ينبغي فهم تهديدات الأمان الرقمي واتخاذ إجراءات وقائية، حتى يتمكن المستخدمون من تجنب الاختراقات والاحتياال وسرقة الهوية لحماية أنفسهم، أما بالنسبة للدولة -يقول- فالاهتمام بالأمن الرقمي يعد أمرا استراتيجيا وحيويا، لأن التقدم التكنولوجي يتطلب تأمين البنية التحتية الرقمية وحماية الأنظمة الحيوية للدولة وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الدولي انعقد برئاسة شرفية لمدير جامعة غليزان البروفيسور بحري أحمد، فيما تولى رئاسة اللجنة العلمية البروفيسور براهيم محمد أما اللجنة التنظيمية فكانت برئاسة الدكتورة بن عمار سعيدة خيرة، وبمشاركة ثلثة من الأساتذة الجزائريين والدوليين ومنهم البروفيسور عبد الكريم الوازن رئيس الجامعة الأفروآسيوية-تركيا، والبروفيسور سامي الشريف عميد كلية الإعلام بالجامعة الحديثة للتكنولوجيا ووزير الإعلام سابقا بمصر وباحثين من تونس والأردن وليبيا.

شدد الباحثون المشاركون في المؤتمر العلمي الدولي الموسوم بـ"الأمن الرقمي في الجزائر بين وعي المواطن وهشاشة المستخدم" بجامعة غليزان، على ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية تضمن للأفراد حماية أنفسهم من الاختراقات والاحتياال وسرقة الهوية وخلال المؤتمر العلمي الدولي الذي جرت فعالياته يومي 9 و10 ماي الجاري بجامعة غليزان ومن تنظيم مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية وبالتعاون مع مديرية الأمن الوطني لولاية غليزان، حاول الأساتذة الباحثون تقديم رؤية شاملة حول مفهوم الأمن الرقمي مع تقييم المخاطر والتهديدات الأمنية الرقمية في الجزائر والوطن العربي واقترح حلول واستراتيجيات للحد منها.

وقال رئيس الملتقى الدكتور يسري صيشي إن هذا المؤتمر يسلط الضوء على أهمية الأمن الرقمي للفرد، والمواطن، والدولة معا، لاسيما أننا نعيش اليوم تحديات حروب الجيل الخامس، مشيرا إلى أن الأمن الرقمي بالنسبة للأفراد يعد أمرا حيويا للحفاظ على سلامته وخصوصيته الشخصية، فنشاطاتنا

تضم 204 مشروع يشرف عليها 440 طالب جامعي ملتقى لشرح كل ما يتعلق بالمؤسسات الناشئة بجامعة البويرة

نظمت أمس جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، ملتقى حول سبل تجسيد مشاريع المؤسسات الناشئة ومذكرات التخرج الخاصة بها براءة اختراع، أين تم التركيز على شرح القرار رقم 1275 الخاص بها والإجابة على أسئلة الطلبة المعنيين بها. اللقاء احتضنته قاعة الاجتماعات الكبرى للجامعة المركزية بحضور رئيس الجامعة البروفيسور عمار حياهم وكذا طلبة مسجلين في مشاريع مؤسسة ناشئة من الطورين الليسانس والماستر، إضافة إلى كل الفاعلين المعنيين من مدراء تنفيذيين ورؤساء دوائر وبلديات، حيث تم خلاله التركيز على القرار رقم 1275 المتعلق بالمؤسسات الناشئة وتقديم شرح مفصل من طرف مسؤول حاضنة الأعمال للجامعة قصد إزالة أي لبس أمام الطلبة أو غموض، فضلا عن الإجابة على كل الأسئلة المطروحة من طرفهم فيما يتعلق بمذكرة التخرج مؤسسة ناشئة وبراءة اختراع. تجدر الإشارة إلى أن جامعة البويرة تضم 204 مشروع مؤسسة ناشئة يشارك فيها 440 طالب من مختلف الكليات، حيث تسعى الجامعة إلى إنجاح أكبر قدر ممكن من تلك المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع عبر مرافقتها والتنسيق مع جميع الفاعلين من بنوك وغيرها، بما يتيح للطلبة من تجسيد مشاريعهم بعيدا عن كل صعوبات قد تعترضهم.

المخترع السعيد غندير في محاضرة بجامعة الوادي العصف الذهني أساس التفكير الإبداعي

للملكية الصناعية؛ هي في أصلها "مؤسسة قائمة على فكرة إبداعية لمشكل معين يحتاج المجتمع حلاله ويعطي من أجله المال". وأعطى الدكتور السعيد غندير أمثلة من المخترعين والعلماء والمخترعين والمفكرين، أمثال نيوتن ومالك بن نبي وغيرهم. كما شهدت المحاضرة نقاشاً مستفيضاً من لدن الطلبة حول بعض المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، على غرار الموهبة والإبداع الفني والابتكار العلمي والتفكير العلمي ومعنى مشكلة التحدي المجتمعية، وما إلى ذلك مما يشغل بال الطلبة الموهوبين. ومن بين اختراعات الدكتور السعيد غندير المسجلة لدى المركز الوطني للملكية الصناعية يمكن ذكر "رئو حماية الضحايا داخل الأبار والقنوات" و"جهاز إنذار من أخطار الغازات السامة" و"جهاز إنذار من أخطار العقارب" و"جهاز مكثف لتوليد الأوكسجين" و"طائرة مسيرة لتلقيح النخيل" وغيرها.

خليفة قعيد

التحدي من فرد إلى فرد - طردا وعكسا - حتى تطد إلى سطح العصف الذهني فكرة ما عيشية وغريبة وغير معقولة قد تحمل، كما قال، الإبداع الخلاق لحل المشكلة، مبينا أن "الفكرة الإبداعية تولد من دماغ تم عصفه بالتفكير والأسئلة". وأكد صاحب 111 اختراعا تكنولوجيا بأنه على الطالب المتميز الذي تستشف لديه موهبة الابتكار والإبداع الخلاق أن يحذر من المعوقات المحيطة التي قد تواجهه في البيئة الاجتماعية والدراسية وهو في بداية الطريق، مثل النقد الهدام وتسفيه أفكاره من محيطه، بل يحذر حتى من نفسه مثل سعيه إلى الوصول السريع للأفكار المبدعة؛ لأن هذا يؤدي به، كما قال، إلى تقديم أفكار هزيلة ونتائج ضعيفة. وأوضح المتدخل بأن المؤسسة الناشئة وبراءة الاختراع التي تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تجسيدها في الوسط الجامعي، والتي احتلت منها جامعة الوادي الصدارة وطنيا بتسجيل 130 براءة اختراع - مؤسسة ناشئة مسجلة لدى المعهد الوطني

والموهبين "يمر الإبداع العلمي بومضة تلمع أولا في رأس صاحبها المبدع، وعادة ما تكون في طيات غيوم التفكير تلفها المشوائية وتخالف المؤلف والمنطق العادي". ونصح الطلبة بعدم السير مع القطيع، في إشارة إلى أن المبدع والمبتكر هو من يخرق القاعدة الجديدة الذي لم يألوه، بل وقد يجارونه في البداية لجهلهم به. وأضاف بأن الومضة الإبداعية لدى المبتكر مرحلة متأتية من طرح تساؤلات من لدن المبدع لحلحلة مشكلة التحدي التي أمامه، وعادة ما تكون مطروحة في نفسه أو في المجتمع، وتقضي إيجاد حل جذري لها واصفا مرحلة التساؤلات بحالة "العصف الذهني" بين المبتكر ومجموعة من الأفراد المخترعين. ويقوم العصف الذهني، حسب، على أن يطرح المبدع الأسئلة وتبادل الأفكار وشبك الإجابات فيما بين الأفراد أو المجموعة المحيطة وتقديم الإضافات؛ أي أن ينقل أفكار وإجابات الحلول المحتملة عن مشكلة

يشكل العصف الذهني أساس التفكير الإبداعي الخلاق لحل مشكلة التحدي المجتمعية التي يواجهها صاحب الابتكار، والتي تبدأ بلمعان فكرة الحل في الدماغ مروراً بالعصف الذهني ثم ولادتها في النهاية، حسب ما أوضحه المخترع الدكتور السعيد غندير، صاحب 111 اختراعا تكنولوجيا وأستاذ الإلكترونيك والاتصالات بكلية العلوم التكنولوجية بجامعة الوادي، في مداخلة الهامة أمام جمع من الطلبة المتميزين والموهوبين والأساتذة المهتمين في الملتقى الوطني حول "المؤسسات الناشئة وبراءات الاختراع في عصر الذكاء الاصطناعي"، الذي نظمه في اليومين الماضيين نادي "ديراك" (DIRAC) العلمي التابع للمديرية الفرعية للأنشطة بجامعة الوادي. شرح المخترع السعيد غندير ما سماه "الفكرة الإبداعية الخلاقة" في ميدان التكنولوجيا لدى المبتكر، وكيف تلمع كومضة في رأس صاحبها ثم تنمو وتولد وتصبح اختراعا مجسدا في النهاية. وقال في مداخلة موجها كلامه للطلبة المتميزين

خلال ندوة وطنية بجامعة قسنطينة

"الجزائر مطالبة باختيار معايير عالمية للأرشفة الرقمية"

● يجب وضع سياسة وطنية للتحويل الرقمي

نادى المشاركون في الندوة الوطنية حول "التحول الرقمي للأرشيف في الجزائر"، بوجود وضع سياسة واستراتيجية وطنية للتحويل الرقمي الجزائري، وكذا النظر في برامج التكوين في مجال تخصص الأرشيف بإشرافها بمقاييس تكنولوجيا المعلومات، وشدد المتدخلون على ضرورة التوجه نحو إدخال برمجيات حديثة في مجال إدارة وتسيير أرشيف المؤسسات الجزائرية واختيار المعايير العالمية في تنفيذ الأرشفة الرقمية في وصف الوثائق.



م. صوفيا

● أوصى، أول أمس، المتدخلون في الندوة التي نظمتها كلية الآداب بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، بأهمية تضافر جهود جميع المعنيين بعملية التحويل الرقمي للأرشيف في الجزائر على المستوى المركزي والمحلي، وكذا مساهمة أعضاء هيئة التدريس في مجال الأرشيف على المستوى الوطني في وضع أطر سياسة أرشيفية تحدد "الهدف، المجال، والمسؤوليات"، وأهمية الاستثمار في الكفاءات البشرية من خلال الاهتمام بالأرشيف وتحسين وضعيته التكوينية، وإشراك الكفاءات في عملية الرقمنة والتطوير.

كما أكد المتدخلون أنه لا بد من توفير البنية التحتية لمنظومة التحويل الرقمي لمصالح الأرشيف، ومطالبة المسؤولين والإداريين بتحسين وضعية مصلحة الأرشيف ووجوب الوعي بأهميتها.

الجزائر تخطو خطوات مهمة في مجال التحويل الرقمي

وقد ركز الدكتور محمد رحابلي، خلال مداخلة حول "مؤسسات الأرشيف بالجزائر.. بين الواقع وتحديات الرقمنة والتحول الرقمي"، على ضرورة الاهتمام بالأرشيف باعتباره ذاكرة الأمة، مبينا أن هناك إرادة سياسية بالجزائر لتطوير ورقمنة الأرشيف ضمن مخططات الدولة.

وحسب ما جاء في مداخلة المتحدث؛ فقد خطت الجزائر خطوات مهمة في هذا المجال،

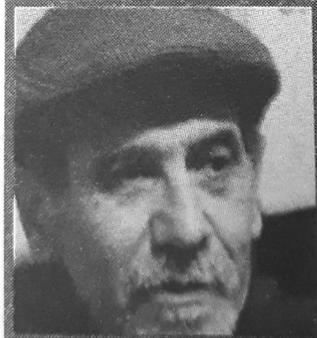
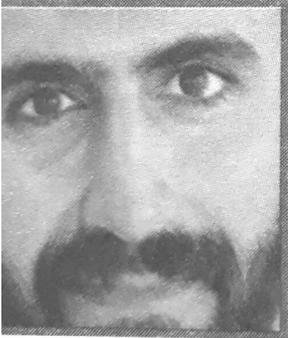
أن سياسات الأرشيف هي وسيلة تخطيطية مهمة للتحويل الرقمي، لأنها تحدد المبادئ الرئيسية لقيادة التحويل في مجال إدارة الوثائق في البيئة الرقمية حتى لا تفقد الوثائق حجيتها وموثوقيتها.

كما أوضحت المتحدث أن السياسات تقيد في توزيع المسؤوليات والأدوار وتحديد واجبات الإدارة المنتجة، وواجبات الأرشيفي وحتى العلاقة مع الأرشيف الوطني. كما أنها تحدد الجانب التقني والبرمجي والمعايير اللازمة حتى تكون العملية دقيقة في التحويل، إضافة إلى العمل على حماية المعلومات وتسهيل إتاحتها للمستفيدين وتسهيل العمل الإداري، دون أي مخاطر أمنية للاندماج في الإدارة الإلكترونية بالجزائر. م. ص

كرقمنة الحالة المدنية والمصالح الخاصة بالعقار وغيرها، ويظهر هذا التوجه الجدي للدولة الجزائرية لمواصلة التحويل الرقمي، حسب، من خلال إعداد البنى التحتية والقوة البشرية المبنية على الكفاءات، وذلك من خلال تخصيص مبانى لائقة ومعيارية للتكفل بالأرشيف، وتكوين أرشيفيين أكفاء لتسيير الأرشيف الورقي أو الأرصدة الإلكترونية الحديثة، وتنظيم كفاءات الاطلاع والإتاحة بنصوص قانونية وعدم ترك الأرشيفي وتطوير المنظومة القانونية للتطورات الحادثة في المجال.

وأكدت الدكتورة انتصار دلهوم، في السياق ذاته ومن خلال مداخلتها حول "سياسات الأرشيف ضرورة للتحويل الرقمي للأرشيف"،

خلال الملتقى الدولي "الفيلم السينمائي التاريخي" بباقتة "التأكيد على ضرورة إنتاج أفلام قريبة من الحقيقة التاريخية"



مداخلته حول "الفيلم السينمائي التاريخي في ظل التطورات التكنولوجية والتوجهات الفنية والفرص التقنية"، دور السينما وأهميتها الكبيرة من ناحية الصورة؛ حيث اعتبرها مهذا للصورة وجماليتها، وذكر عددا من التحديات التي تواجه السينما في السنوات الأخيرة، مختصرا إياها في التحديات الاقتصادية التي يرى أن الأفلام التاريخية لا تحقق أرباحا مقارنة بالأفلام الترفيهية.

وتطرق الروائي والناقد السينمائي الفلسطيني المقيم بفرنسا، سليم البيك، في مداخلته إلى بعض الإنتاجات السينمائية الفلسطينية، من بينها فيلم "كفر قاسم" الذي أنتج سنة 1974، والفيلم الفلسطيني "عرس الجليل" الذي يعد أول فيلم ينتجه فلسطيني، وأفيلم "درب التبانة"، وهي كلها أعمال لا تقارن - في نظره - بما تنتجه السينما العربية، على غرار السينما الجزائرية التاريخية ونظيرتها المصرية.

سليمان مهيرة

كما لا يجب، برأيه، أن يكتب كل شيء بمبدأ الاختيار والعزل، مع ضرورة اختياره لأهم الأحداث والمحطات والأمور التي لها دلالة تاريخية وأخلاقية بحيث يكون للفيلم هدف يرجى بلوغه.

فيما ذكر الكاتب والناقد السينمائي السوري أحمد عبيدو في مداخلته "التاريخ وذاكرة السينما الجزائرية"، أن ما يهم في مثل هذه الحالات هو "التاريخ المصور" للسينما الجزائرية مع الأحداث التاريخية التي وقعت، معطيا أمثلة على بعض الأفلام الجزائرية التي أنجزت في هذا الإطار، منها فيلم "بوعمامة"، "الصراع في جماعة"، "سنوات الجمر" وفيلم "هليوبوليس" المنجز في 2020 لمخرجه جعفر وقاسم، ويرى الناقد السوري أن الجزائر حاولت منذ القدم تجسيد هذه الأفلام كوثائق تاريخية، مشيرا إلى أن نقل التاريخ ليس بمعنى تبسيطه؛ بل هو عبارة عن نقل الواقع بعمق.

وعالج نصر الدين بوزيان، من جامعة قسنطينة، في

● صبت جل مداخلات المشاركين في الملتقى الدولي الافتراضي تحت عنوان "الفيلم السينمائي التاريخي بين التجربة المحلية والتوجهات الدولية"، الذي احتضنته كلية العلوم الإنسانية بجامعة باقتة 1 حول التذكير بمجازر 8 ماي 1945 وما أنتجته السينما الجزائرية لجعل الصورة شاهدا من شواهد الذاكرة التاريخية.

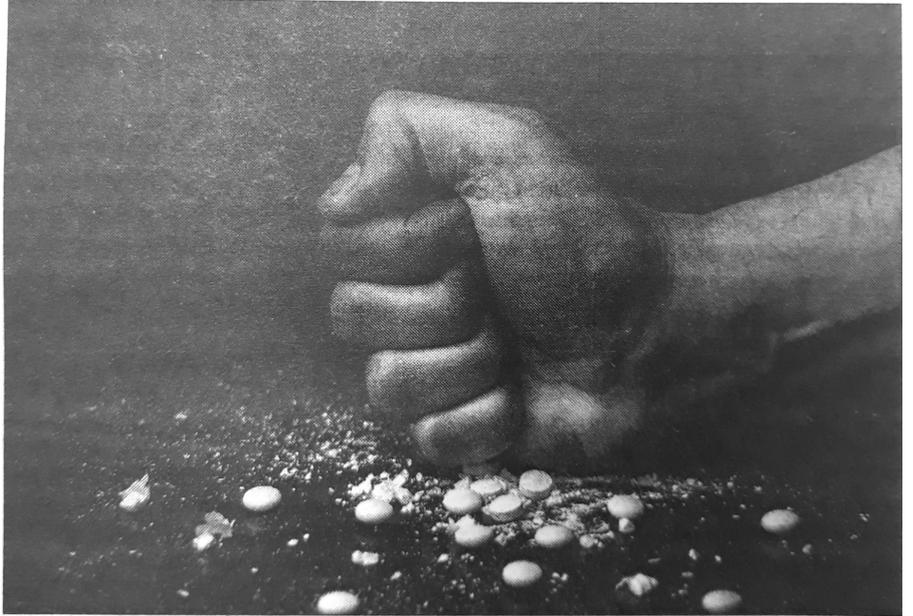
أبرز الدكتور والسيناريست أحسن تليلاني في مداخلته حول "دور السينما التاريخية - فيلم زيغود يوسف نموذج"، بصفته كاتب السيناريو، أبرز أساسيات الكتابة في التاريخ؛ من أهمها أن يكون الكاتب - حسبه - ملما بالأحداث التاريخية وبمحيط الشخصية التي يريد تجسيدها، موضعا ما تم التطرق إليه في الفيلم حول حياة الشهيد زيغود يوسف من طفولته إلى مماته، مشترطا في السياق ذاته على الذي يكتب للسينما التاريخية أن يملك الحماس والتفاعل الوجداني مع الشخصية الرئيسية في العمل السينمائي.

من خلال تخصيص برنامج تحسيصي فعال يستهدف فئة الشباب

إجماع على الدور الهام للمجتمع المدني في التقليل من آفة المخدرات

أجمع مختصون في علم النفس وعلم الاجتماع بالبليدة على الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات و المجتمع المدني في التقليل من آفة الإدمان على المخدرات، من خلال تخصيص برنامج تحسيصي فعال يستهدف خاصة فئة الشباب.

سنوات الأخيرة مقارنة بسنوات الثمانينات. و دعا رؤساء النوادي العلمية بالجامعة و المؤسسات الشبابية إلى تكثيف الحملات التحسيسية الرامية إلى التحذير من مخاطر و تداعيات الإدمان على المخدرات الصحية منها و النفسية و المالية من خلال اعتماد طرق و لغة تفهمها و تقتنع بها فئة الشباب المستهدف لضمان تحقيق النتائج المرجوة. من جهته، ركز الأستاذ المختص في علم الاجتماع، نور الدين بكيس، في مداخلته على أهمية الدور الرقابي سواء داخل المؤسسة التربوية أو الأسرة لحماية الأطفال و الشباب من السقوط في هاوية الإدمان بالإضافة إلى تكثيف العمل التحسيصي التوعوي و اعتماد اللغة التي يفهمها شباب اليوم. و تطرق الأستاذ بكيس أيضا في مداخلته إلى الأسباب التي تدفع بالشباب خاصة لاستهلاك المخدرات و التي لخصها في ثلاثة نقاط تتمثل في الانزعاج من الماضي بسبب أحداث وقعت لهم لا تزال تؤثر على نفسياتهم و الملل من الحاضر و التوجس من المستقبل، كما قال. و بذات المناسبة، تم توزيع مطويات على طلبة الجامعة تتضمن نصائح و إرشادات حول كيفية التعامل مع الشخص المدمن و طرق مساعدته و إقناعه بالإقلاع عنها بالإضافة إلى معلومات حول أنواع المخدرات الطبيعية و المصنعة و خطورتها على الصحة البدنية و النفسية.



من آفة الإدمان على المخدرات بكافة أنواعها من خلال تسطير برنامج يستهدف خاصة فئة الشباب الأكثر عرضة للوقوع في فخ الإدمان. و في هذا الشأن، شدد البروفيسور ياسين بوقرموح من مصلحة الأمراض العقلية بمستشفى فرانس فانون، على أهمية اعتماد سياسة الوقاية قبل العلاج للحد من الارتفاع المسجل في أعداد المدمنين خلال العشر

ق.م

● و أكد مشاركون في أشغال يوم دراسي تحسيصي حول «آ? مخاطر الإدمان على المخدرات صحيا و مهنيا واجتماعيا و اقتصاديا?» احتضنته جامعة سعد دحلب، أن الجمعيات الشبابية خاصة و أفراد المجتمع المدني قادرين على لعب دور فعال في التقليل

المؤتمر الدولي الامن الرقمي في الجزائر بين وعي المجتمع وهشاشة المستخدم ، تأكيد على التحسيس المستمر بمخاطر الاستعمال السيئ لوسائط التواصل الاجتماعي



والشباب الذين يستعملون هذه الفضاءات الافتراضية بشكل كبير وكثيرا من يواجهون مشاكل أو يقعون ضحايا عمليات قرصنة. وأبرز ذات المتدخل دور الأولياء في مرافقة أبنائهم حول الاستعمال الصحيح والامن لشبكة الانترنت وتوجيههم وتوعيتهم قصد حمايتهم من مختلف المخاطر التي قد تنجم عن استعمالهم السيئ لهذه التكنولوجيا. وأشار إلى أن مصالح الشرطة بولاية غليزان تقوم على مدار الموسم الدراسي بحملات تحسيسية وتوعية عبر المؤسسات التربوية والتكوينية حول مخاطر استعمال الانترنت بشكل غير صحيح قصد رفع نسبة الوعي وحماية الأطفال والشباب. ومن جهته أكد الدكتور عبد الكريم الوزان من الجامعة الأخرى أسبوية بمصر في مداخلة « حول التحول الرقمي بين الواقع والمأمول أن » التطورات الحاصلة في مختلف العلوم والتكنولوجيا والاستعمال المتزايد لتكنولوجيا الاعلام والاتصال زامت من الجرائم السيبرانية والإلكترونية لكون هذه الجرائم والتهديدات تتطور وتتغير بسرعة. ودعا ذات المحاضر إلى ضرورة تضافر جهود مختلف الفاعلين من الباحثين والأكاديميين في

أكد المشاركون في المؤتمر الدولي حول الأمن ، الرقمي في الجزائر بين وعي المجتمع وهشاشة المستخدم المنتظم بجامعة الشهيد أحمد ،، زيانة لتقليصا على ضرورة التحسيس المستمر، للأطفال والشباب حول مخاطر الاستعمال السيئ لوسائط التواصل الاجتماعي .

حياة. ب/واج

وشدد المتدخلون في هذا اللقاء المنظم من طرف مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأثروبولوجية لجامعة « الشهيد أحمد زيانة » لغليزان، بالتنسيق مع مديرية الأمن الولائي على ضرورة التحسيس الدائم والتكثيف من العمليات التوعوية حول مخاطر الاستعمال السيئ لوسائط التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة. وفي هذا الإطار أشار ضابط شرطة رئيسي مسعدي هوراي بومنين من المصلحة الولائية للشرطة القضائية لامن ولاية غليزان في مداخلة حول الجريمة السيبرانية إلى مخاطر الاستعمال « » العشوائي وغير الامن لمختلف وسائل ووسائط التواصل الاجتماعي خاصة من طرف الأطفال

الرقمية بين حتمية الحس الأمني وهشاشة المستخدم وأخلاقيات التواصل الرقمي للمستخدم « » بين مواكبة الحداثة وأخلفة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات بين حتمية الاستخدام ورهانات الحماية وغيرها. «

مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وكذا علماء النفس والاجتماع والمصالح الأمنية لتحسين مواقع ووسائط التواصل الاجتماعي. وتطرق المشاركون في هذا اللقاء الذي دامت أشغاله يومين إلى محاور أخرى تنطق بالبيئة «

GESTION DES DÉCHETS

Vers la mise en place d'un plan national

Le gouvernement compte mettre sur pied un plan national de recyclage et de valorisation des déchets, dont les quantités sont en constante augmentation, a annoncé, mardi à Alger, Fazia Dahleb, ministre de l'Environnement et des Energies renouvelables. S'exprimant à l'ouverture d'une journée de sensibilisation à l'École nationale supérieure des travaux publics (ENSTP) sur le recyclage des déchets et l'économie circulaire dans le bâtiment, elle a évoqué la création d'une commission interministérielle qui sera chargée de la mise en place d'un plan national de recyclage et de valorisation des déchets. Ce plan sera présenté prochainement au gouvernement.

La ministre de l'Environnement a tenu à préciser que seuls 7% des déchets inertes produits en Algérie sont recyclés. Selon elle, cette question n'est pas l'apanage de son département seulement et que le ministère de l'Intérieur et des Collectivités locales est concerné également par la collecte et la

gestion de ces déchets. La ministre a évoqué aussi la question de la saturation des centres d'enfouissement technique (CET), causée notamment par le volume colossal des déchets et la rareté des assiettes foncières qui empêche l'extension ou la réalisation de nouveaux centres. Ceci a encouragé l'installation de dépotoirs anarchiques, a déploré la ministre. Une étude réalisée par l'Agence nationale des déchets (AND) sur le volume des déchets ménagers et dérivés à travers le territoire national sur la période 2019/2021 a fait ressortir une moyenne de 0,68kg/personne/jour en 2021 pour un quantité de 11,1 millions de tonnes de déchets produits la même année, a relevé la ministre. «Les services du ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire ont mobilisé d'importants moyens consistant en 185 742 bennes et 5704 camions au niveau national», a-t-elle fait savoir.

Par ailleurs, le gouvernement a engagé un processus de révision de la loi 19-01 concernant

la gestion et le contrôle des déchets, «Cette loi, qui vise à adapter les infrastructures et le mode de gestion des établissements aux nouvelles exigences économiques, sociales et environnementales, est actuellement à l'examen en coordination avec les différents ministères et les parties concernées, et sera présentée au gouvernement pour approbation», a ajouté le ministre.

La stratégie nationale mise en place par le secteur, qui a pour objectif de parvenir, à l'horizon 2035, à la valorisation des déchets au lieu de leur enfouissement, à travers l'exploitation de 30% des déchets ménagers, 30% des déchets spéciaux et 50% de déchets inertes, d'après elle. Cette stratégie vise également à «intégrer les nouvelles technologies, notamment la numérisation et le développement des déchets à travers l'ouverture de portails électroniques permettant de numériser le processus de collecte des déchets recyclables et le mettre à la disposition des entreprises spécialisées», a relevé Fazia Dahleb. **H. L.**

EL MOUDJAHID

ORAN : JOURNÉE D'ÉTUDE SUR LA CYBERCRIMINALITÉ FOCUS SUR L'EXPÉRIENCE ALGÉRIENNE

De notre correspondante :
Amel Saher

L'Etat algérien a déployé d'énormes efforts dans la lutte contre la cybercriminalité à travers, notamment, le développement de son dispositif juridique et la création de multiples institutions spécialisées en la matière, gérées par des compétences nationales hautement qualifiées.

C'est ce qui ressort des communications et exposés présentés lors d'une journée

d'étude sur la cybercriminalité organisée hier conjointement par le Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle (CRACS) et la faculté des sciences humaines et des sciences islamiques de l'université Oran 1, en collaboration avec le commandement régional de la Gendarmerie nationale à Oran, le laboratoire SIGMA et le forum national des médias algériens. La rencontre a pour objectif de vulgariser certains concepts en rapport avec ce fléau, expliquer ses spécificités, comparé aux crimes clas-

siques, faire la lumière sur sa situation en Algérie et contribuer aux efforts de sensibilisation à travers des propositions de mécanismes de prévention et de lutte efficaces.

Dans son exposé, avant de détailler les différents dispositifs et structures dédiées spécialement à la lutte contre les crimes liés à l'usage de la technologie, le lieutenant colonel Benzines Abade, représentant de la Gendarmerie nationale, a présenté quelques chiffres qui permettent de comprendre l'am-

pleur et l'étendu du phénomène à travers le monde et qui a atteint des proportions dangereuses. Ainsi, s'agissant de l'espace digital et technologique, les statistiques de 2021 présentées dans son exposé font état de 26,35 millions d'utilisateurs d'internet en Algérie contre 4,66 milliards dans le monde et 25 millions d'utilisateurs de réseaux sociaux en Algérie contre 4,3 milliards dans le monde.

A. S.

EL MOUDJAHID

TLEMCEN

MISE EN EXERGUE DU RÔLE DU CALLIGRAPHE BEN EL-KACEM EL-KENDOUCSI

Les participants à une journée d'étude sur le calligraphe Mohamed Ben El-Kacem El-Kendoussi, organisée hier à Tlemcen, dans le cadre du Mois du patrimoine, ont mis en exergue le rôle de ce calligraphe dans la transcription du Saint Coran. L'universitaire Abdellah Hamadi, de l'université d'Oran, a souligné, lors de son intervention, que l'érudit et théologien soufi, le calligraphe Abou Abdellah Sidi Mohammed Ben El-Kacem El-Kendoussi, qui est né à El-Kenadsa (Béchar), où il a appris les sciences théologiques à la zaouïa Zianiya Chadliya de cette ville, possède plusieurs ouvrages dans le soufisme, outre des manuscrits, dont des transcriptions du saint Coran en 12 volumes transcrits selon le style Kendoussi.

Le même intervenant a ajouté que ce calligraphe, mort en 1861, a développé l'écriture Kendoussie, qui lui est attribuée, et a fait des efforts dans l'ornement et l'utilisation de couleurs harmonieuses dans la transcription du

Saint Coran.

Pour sa part, Moussaoui Abdelmalek, de l'université de Tlemcen, a souligné que le calligraphe El-Kendoussi a laissé plusieurs ouvrages dans le soufisme et des œuvres d'art en tant que calligraphe, notamment le Saint Coran qu'il a transcrit de sa main, sachant que ce travail est considéré comme une œuvre d'art rare, qu'il a réalisé avec le style Kendoussi, utilisant des techniques esthétiques et artistiques magnifiques, notamment l'harmonie dans les couleurs et les ornements.

Le calligraphe Khaled Khalidi de la même université a également animé une intervention sur le dessin coranique dans les œuvres du calligraphe El-Kendoussi et a présenté une étude technique de certaines transcriptions réalisées par ce calligraphe et les moyens de réalisation du dessin coranique et la symbolique représentée.

12^e ÉDITION DU CONCOURS «LA CHARRETTE D'OR» Trois jeunes architectes primées

Le concours national des jeunes architectes «La Charrette d'or», organisé en marge du Salon Batimatec par le magazine spécialisé en architecture *Vie de Villes*, a permis lors de sa 12^e édition de récompenser trois jeunes architectes issues des écoles d'architecture d'Alger, d'Oran et de Constantine ayant proposé des travaux autour de la thématique : «The Gainfulbox, exploration des avantages économiques de l'architecture hors sites préfabriqué en série». La cérémonie de remise des trophées et des prix, dotés d'une récompense financière grâce aux sponsors – le cimentier public GICA, Aymen promotion, SIKa El Djazair et Alsev, groupe Cévital – a permis de distinguer à la première place la lauréate Nihed Nasri (Constantine) parrainée par l'architecte Nabil Gaham. La jeune architecte a présenté un projet intitulé «Sanitrec». Il s'agit, selon la présentation de l'architecte de «sanitaires mobiles à installer sur des sites touristiques, notamment des zones de loisirs, les plages, les parcs de loisirs urbains, etc.» Des versions à installer au sein de l'environnement urbain ont également été pensées, dans le cadre du projet. Le même concept peut servir également à fabriquer des modules médicaux et de soins, ou commerce

de proximité. La seconde lauréate Rania Che-touane, originaire de Tipasa et issue de l'Ecole polytechnique d'architecture et d'urbanisme d'Alger (EPAU), a été parrainée par l'architecte Halim Faïdi. Elle a décroché le second prix avec un projet de toilettes publiques hors sol intitulé «Algeria Lav». «Un projet de modules hors sol, à installer sans contraintes sur n'importe quel site de l'environnement urbain grâce à des box préfabriqués en usine assurant la mobilité, la fonctionnalité et le respect de l'environnement. Le module qui est rentable avec un système de nettoyage automatique», a notamment souligné la jeune architecte dans sa présentation. La troisième gagnante du concours de la «Charrette d'or», Soumia Rabia Keddar (Oran) était secondée par l'architecte Ahmed Keddar pour un projet intitulé «La douira», inspiré par l'architecture algérienne traditionnelle et développé sous la thématique «Chambres d'hôtel et commodités pour sites protégés». Un concept modulable, hors sol, mobile, respectueux de l'environnement, a-t-elle expliqué. Lors d'un discours prononcé à l'ouverture de la cérémonie, l'architecte Akli Armrouche, organisateur du concours, a expliqué le concept retenu pour la nouvelle édition de «La Charrette

d'or». En soulignant notamment qu'il s'agit d'un «mode d'architecture innovant adapté aux besoins de la société et respectueux de l'environnement grâce à la construction modulaire hors sol et hors site». Le procédé consiste, a-t-il ajouté, à préfabriquer en usine ou en ateliers des éléments constitutifs du projet et de les assembler sur site, en hors sol, pour que les réalisations soient mobiles, engendrant le moins d'impact possible sur l'environnement. «Les modules pouvant même être installés sur des sites protégés sans dommage», a-t-il précisé. Akli Amrouche a indiqué, en outre, que «cette architecture modulaire préfabriquée s'inscrit dans une logique d'économie circulaire, toute la chaîne de conception et de fabrication pouvant être faite localement avec une réduction d'impact sur l'environnement, et optimisation des matériaux».

Les constructions hors sol sont également conçues pour être performantes sur le plan énergétique ; un des critères d'évaluation des projets des étudiants est de renforcer les panneaux photovoltaïques et assurer une autonomie sur certains modules qui sont réversibles et peuvent être utilisés sur plusieurs applications à la fois.

Zhor Hadjam

Sensibiliser les jeunes sur les dangers du mauvais usage des réseaux sociaux à Relizane

Les participants au congrès international sur la sécurité numérique en Algérie entre conscience de la société et vulnérabilité de l'utilisateur, organisé depuis mardi à l'université Chahid Ahmed Zabana de Relizane, ont mis l'accent sur la nécessité d'une sensibilisation continue des enfants et des jeunes sur les risques du mauvais usage des supports de réseaux sociaux. Les intervenants à cette rencontre, organisée par le Laboratoire d'études sociales, psychologiques et anthropologiques de la même université, en coordination avec la direction de la sûreté de wilaya de Relizane ont insisté sur la nécessité d'une sensibilisation permanente et de l'intensification des actions de sensibilisation sur les dangers liés à l'utilisation des réseaux sociaux et des technologies modernes.

RASSEMBLER LES ACTEURS DE L'ÉCOSYSTÈME NUMÉRIQUE

De notre correspondante :
CHAHINEZ DJAHNINE

En vue de mettre en évidence les dernières innovations des applications de l'intelligence artificielle, l'université Constantine 2 Abdelhamid-Mehri a abrité le coup d'envoi de la 7^e édition du salon international de l'informatique placé sous le thème « L'intelligence artificielle et son application dans le contexte algérien ». Ce salon, qui se veut l'événement incontournable des professionnels des nouvelles technologies et des solutions numériques, devra drainer un flux important d'étudiants qui devront bénéficier de formation dans des workshops, dont un atelier sur la programmation codé, un autre sur les applications numériques en biologie, le design numérique ainsi que dans le créneau de la correction des erreurs des programmes informatiques.

A cet effet, M^{me} Boufaiza Zizette, la présidente du salon et doyenne de la faculté des nouvelles technologies de l'information et de la communication à l'université Constantine 2, précise que ce rendez-vous scientifique ambitionne chaque année de rassembler tous les professionnels de l'écosystème numérique



algérien autour des nouveaux créneaux de l'innovation informatique.

Pour l'Édition 2023, l'objectif est d'encadrer les étudiants dans le domaine des technologies de l'intelligence artificielle qui sont extrêmement précises et puissantes car elles offrent plus d'efficacité, et améliorer les processus de production et ceux de commercialisation des services. Ces technologies permettent aux utilisateurs d'accéder à un grand nombre de données et de les analyser rapidement, a-t-elle fait savoir. D'autre part,

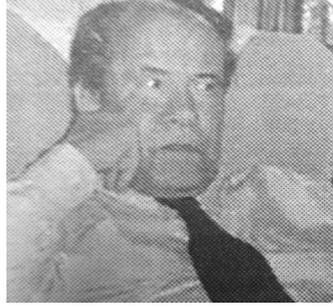
le professeur Brahimi Mohamed, de l'école nationale de l'intelligence artificielle, souligne que les systèmes informatiques sophistiqués et les applications de l'intelligence artificielle peuvent exécuter des tâches complexes dans divers domaines comme l'agriculture, indiquant que l'école nationale de l'intelligence artificielle a mis en exécution de nouvelles applications de classification des maladies des plantes qui sont un système qui réduit les efforts des agriculteurs en un temps record et améliore la productivité agricole.

S'agissant des avantages et inconvénients de l'intelligence artificielle, le professeur Cherib Samir de l'université de Lyon devra présenter durant ce salon une communication sur les avantages des outils de l'intelligence artificielle qui assistent l'être humain et leur inconvénients liées à la montée en puissance des ordinateurs qui réduisent le travail manuel. Il est utile de préciser que les sponsors et partenaires dudit salon sont exclusivement des anciens diplômés de l'université Constantine 2 qui ont réussi à commercialiser des applications dans le marché algérien et monter des startups très performantes.

C. D.

متفرقات

إهداء مكتبة المفكر البخاري حمادة لجامعة وهران



وهبت عائلة المفكر
والفيلسوف
والأكاديمي الراحل
"البخاري حمادة" جل
مكتبته لفائدة مكتبة
كلية العلوم
الاجتماعية لجامعة
وهران 1 "أحمد بن
بله". وقد أهدت

عائلة الأستاذ الجامعي، البخاري حمادة الذي
يعتبر قامة في الفكر والفلسفة جل مكتبته
والمتمثلة في 2000 عنوان موزعة بين اللغتين
العربية والفرنسية لتصبح تراثا وطنيا وجامعيا
تستفيد منها الأجيال الصاعدة الجامعية
وأساتذة البحث. ولتتمين هذه المبادرة قامت
كلية العلوم الاجتماعية باستحداث جناح خاص
للبخاري حمادة تم تدشينه ضمن فعاليات
الأسبوع العلمي للكلية المنظم من 6 إلى 11 مايو
الجاري بمعهد الهندسة البحرية، كما أضاف
الأستاذ بوعرفة الذي يعتبر أيضا مدير مخبر
الأبعاد القيمة للتحويلات الفكرية والسياسية
بالجزائر التابع لذات الكلية.

■ Droit de regard de l'université sur le lycée : pourquoi ?

Par Oukaci Lounis*

INTRODUCTION : POUR OU CONTRE LE DROIT DE REGARD ?

Le droit de regard de l'université sur le lycée est un sujet qui soulève souvent des débats et des controverses dans le domaine de l'éducation. Certains soutiennent que l'université devrait avoir un droit de regard sur les programmes d'études et les politiques du lycée, tandis que d'autres pensent que cela devrait être la responsabilité exclusive des autorités du lycée. Nous examinerons les avantages et les inconvénients de l'intervention de l'université dans les affaires du lycée et tirerons une conclusion sur l'importance de ce droit de regard. Tout d'abord, il est important de noter que l'université et le lycée ont des rôles différents dans le système éducatif. Le lycée est responsable de préparer les étudiants à l'enseignement supérieur en leur fournissant une éducation de base, tandis que l'université est chargée de fournir une éducation supérieure spécialisée dans un domaine particulier. Par conséquent, l'université peut avoir des exigences spécifiques pour les étudiants qui souhaitent poursuivre des études supérieures dans leur domaine, et cela peut influencer leur opinion sur le programme d'études du lycée.

En outre, l'université a souvent des ressources et des compétences spécialisées qui peuvent être mises à la disposition du lycée. Par exemple, des professeurs d'université peuvent offrir des cours ou des ateliers aux étudiants du lycée pour les aider à se préparer à l'enseignement supérieur. De même, l'université peut fournir des ressources en ligne ou des outils pédagogiques pour aider les enseignants du lycée à améliorer leur enseignement. Cependant, il y a également des inconvénients à l'intervention de l'université dans les affaires du lycée. Tout d'abord, cela peut entraîner une perte d'autonomie pour les autorités du lycée. Si l'université a un droit de regard sur les politiques du lycée, cela peut limiter leur capacité à prendre des décisions indépendantes. De plus, cela peut engendrer une pression supplémentaire pour que les enseignants du lycée suivent les normes et les attentes de l'université, même si cela n'est pas nécessairement adapté aux besoins des étudiants du lycée. Il est important de reconnaître que le droit de regard de l'université sur le lycée peut avoir des avantages et des inconvénients. D'une part, cela peut fournir des ressources et des compétences spécialisées pour aider les étudiants à se préparer à l'enseignement supérieur. D'autre part, cela peut limiter l'autonomie des autorités du lycée et mettre une pression supplémentaire sur les enseignants du lycée. En fin de compte, la question de savoir si l'université devrait avoir un droit de regard sur le lycée doit être évalué au cas par cas en fonction des circonstances spécifiques de chaque établissement.

LE «DROIT DE REGARD» DE L'UNIVERSITÉ SUR LE LYCÉE

Le droit de regard de l'université sur les lycées est un sujet qui soulève de nombreuses questions et débats. En effet, certains soutiennent que cette mesure est nécessaire pour garantir la qualité de l'enseignement et assurer une transition harmonieuse entre l'enseignement secondaire et supérieur, tandis que d'autres la considèrent comme une ingérence dans l'autonomie des établissements scolaires. Tout d'abord, il convient de souligner que le droit de regard de l'université sur les lycées se manifeste principalement à travers les conventions-cadres de partenariat entre les ministères de l'Enseignement supérieur et de l'Éducation nationale.

Ces conventions auront pour objectif de renforcer la coopération entre les deux types d'établissements, lycée et université, en favorisant notamment l'orientation des élèves vers les fi-

«L'université marque une solution de continuité dans la vie scolaire de notre jeunesse. Au lycée, le jeune homme est soumis à une discipline stricte : il est tenu d'assister aux classes, de participer aux exercices prescrits, etc. À l'université, il n'est plus astreint qu'à une discipline volontaire : c'est lui qui choisit les cours qui lui paraissent utiles ; il ne les suit que s'il le veut».

Durkheim E., Textes. Éléments d'une théorie sociale, Minuit, 1975, p. 475.

lières universitaires les plus adaptées à leur profil et en facilitant leur transition vers l'enseignement supérieur. Pour nous, le droit de regard de l'université sur les lycées est donc une façon de garantir la qualité de l'enseignement, en veillant à ce que les élèves soient bien préparés aux exigences de l'enseignement supérieur et aux attentes des employeurs. En effet, les universités ont souvent des critères d'admission et des programmes d'études très spécifiques, qui nécessitent des compétences et des connaissances particulières. En ayant accès aux programmes et aux méthodes d'enseignement des lycées, les universités peuvent ainsi s'assurer que les élèves sont formés de manière adéquate et qu'ils disposent de prérequis nécessaires pour réussir dans l'enseignement supérieur.

Par ailleurs, le droit de regard de l'université sur les lycées pourrait être également bénéfique pour les élèves eux-mêmes. En effet, les conventions de partenariat permettraient aux lycées de bénéficier de cours et de formations complémentaires dispensés par les enseignants de l'université. Ces formations pourraient leur permettre d'acquérir des compétences supplémentaires et de se familiariser avec l'environnement universitaire, ce qui pourrait faciliter leur transition vers l'enseignement supérieur. Cependant, nous nous attendons à ce qu'il y aura des réactions de résistances et de refus, certains critiques estimeront que le droit de regard de l'université sur les lycées peut constituer une ingérence dans l'autonomie des établissements scolaires.

En effet, les lycées ont leur propre programme d'études et leurs propres objectifs pédagogiques, qui peuvent différer de ceux des universités. En outre, certains craignent que les conventions de partenariat ne conduisent à une standardisation de l'enseignement, en imposant des méthodes d'enseignement uniformes qui ne tiennent pas compte des spécificités de la gouvernance pédagogique au niveau du lycée. Le droit de regard de l'université sur les lycées est un sujet complexe qui suscite des opinions divergentes. Il appartient donc aux acteurs de l'éducation de trouver un équilibre entre ces deux positions, en veillant à ce que les conventions de partenariat soient bénéfiques pour tous les acteurs concernés.

N'oublions pas une chose. Les sortants des lycées, en général, n'ont pas où aller. Sauf dans les universités et écoles supérieures. Donc, un droit de regard s'impose de fait.

LA TRANSITION DU LYCÉE À L'UNIVERSITÉ

L'éducation est un aspect crucial de la société qui façonne l'avenir des individus et des communautés. À ce titre, chaque établissement d'enseignement, des écoles secondaires aux universités, a la responsabilité de s'assurer qu'il offre une éducation de qualité aux étudiants. L'un des moyens par lesquels les universités peuvent s'assurer est d'exercer leur droit d'inspection sur les lycées. Explorons le concept du droit d'inspection des universités sur les lycées, ses avantages et ses inconvénients, et l'impact qu'il a sur l'enseignement secondaire. La compréhension de ces points fournira une perspective globale sur le rôle de l'inspection universitaire dans la promotion d'une éducation de qualité. Le droit d'inspection des universités sur les lycées fait référence à la pratique des universités qui visitent les lycées pour évaluer et contrôler les performances académiques de leurs étudiants. Cette pratique est devenue de plus en plus courante ces der-

nières années, alors que les universités cherchent à s'assurer que les élèves du secondaire sont adéquatement préparés pour les cours de haut niveau (Bozick et DeLuca, 2005).

La principale motivation derrière cette pratique est de réduire le nombre d'étudiants qui ont besoin de cours de rattrapage à l'université, pour l'université. Je suis partisan du droit de regard. Il s'agit d'une étape nécessaire pour s'assurer que les élèves du secondaire sont adéquatement préparés pour l'université. Les universités ont un intérêt direct dans la réussite de leurs étudiants et que le suivi de leurs progrès au secondaire peut aider à identifier les domaines où un soutien supplémentaire peut être nécessaire (Bozick et DeLuca, 2005). Je m'attends à ce que les détracteurs de cette pratique soutiennent qu'elle représente un empiètement sur l'autonomie des lycées et qu'elle peut créer un stress inutile pour les élèves du secondaire qui se sentent constamment évalués. Malgré ces préoccupations, le droit d'inspection devra rentrer dans notre culture et devra être une pratique courante et acceptée. Nos objectifs sont :

- > assurer la réussite de nos étudiants dans les cours de niveau universitaire;
- > diminuer le taux d'échec élevé en première année universitaire dans tous les domaines.

En général, cela fait référence au pouvoir de l'université de superviser et d'influencer les programmes et les activités des lycées, en particulier ceux qui préparent les étudiants à l'entrée à l'université. Le droit de regard de l'université sur les lycées peut être exercé de différentes manières. Par exemple, les universités peuvent travailler en collaboration avec les lycées pour :

- > développer des programmes d'études qui répondent aux besoins des étudiants universitaires;
- > fournir des ressources éducatives et une formation pour les enseignants du lycée afin de les aider à mieux préparer les étudiants à l'université;
- > surveiller la qualité de l'éducation dispensée dans les lycées;
- > s'assurer qu'ils respectent des normes éducatives élevées et qu'ils préparent les étudiants à la réussite universitaire.

Il convient également de noter que le droit de regard de l'université sur les lycées varie d'un pays à l'autre et même d'une université à l'autre. Dans certains pays, les universités ont un rôle plus actif dans la supervision des lycées, tandis que dans d'autres, leur influence est limitée, si ce n'est inexistante, le cas de l'Algérie.

Enfin, il est important de souligner que le droit de regard de l'université sur les lycées ne doit pas être considéré comme une intrusion ou une ingérence dans les affaires des lycées. Au contraire, cela devrait être considéré comme une collaboration positive entre les établissements d'enseignement pour améliorer la qualité de l'éducation et préparer les étudiants à réussir dans leurs études universitaires.

LA TRANSITION DU LYCÉE À L'UNIVERSITÉ

Pour les nouveaux bacheliers, le passage dans l'enseignement supérieur constitue une rupture importante. Rupture du point de vue des rythmes de travail d'abord qui, particulièrement en première année, contraint les étudiants à faire un usage plus intensif de leur temps, condition nécessaire pour ne pas accumuler, compte tenu de la masse des contenus de cours à mémoriser, un retard rapidement insurmontable dans la préparation des épreuves. Rupture du point de vue de la nature du travail à fournir ensuite, celui-ci

exigeant un long et minutieux effort de mémorisation des contenus de cours nécessaire pour savoir répondre aux nombreux exercices de rapidité qui servent au contrôle des connaissances et qui supposent que les étudiants transforment leur rapport à «ce que savoir veut dire» : beaucoup de choses sont à savoir dans les termes, des schémas, des données, des faits, des mécanismes et non plus seulement à comprendre.

Il y a plusieurs facteurs qui peuvent affecter cette transition, tels que la charge de travail, les attentes académiques, la vie sociale, la liberté personnelle et la responsabilité. L'un des impacts les plus importants est la charge de travail accrue. Les étudiants de l'université sont souvent confrontés à des niveaux d'exigences académiques plus élevés que ceux du lycée. Les cours sont plus difficiles, les contrôles sont plus nombreux et les échéances sont plus serrées. Cela peut causer du stress et de l'anxiété chez certains étudiants qui ne sont pas préparés à cette transition. La liberté personnelle est un autre facteur qui peut avoir un impact sur cette transition. Les étudiants universitaires ont plus de liberté pour organiser leur emploi du temps et prendre des décisions personnelles. Cela peut être une bonne chose, car cela permet aux étudiants de s'impliquer dans des activités qui les intéressent.

Cependant, cela peut également être un défi pour certains, car cela peut les amener à procrastiner ou à ne pas gérer leur temps efficacement. La vie sociale est également un aspect important de la transition du lycée à l'université. Les étudiants universitaires sont souvent confrontés à un environnement social différent de celui du lycée. Ils doivent apprendre à trouver de nouveaux amis, à s'intégrer dans un environnement social différent et à gérer leur vie sociale tout en gérant leur charge de travail universitaire. Enfin, la responsabilité est un autre aspect clé de la transition du lycée à l'université. Les étudiants universitaires doivent être responsables de leur propre apprentissage et de leur propre réussite. Ils doivent apprendre à gérer leur temps, à travailler de manière indépendante et à rechercher de l'aide lorsqu'ils en ont besoin. En somme, la transition du lycée à l'université peut avoir un impact significatif sur la vie des étudiants. Cependant, avec une bonne préparation, les étudiants peuvent surmonter les défis de cette période de changement et réussir leur expérience universitaire. En travaillant dur, en gérant leur temps efficacement et en recherchant de l'aide si nécessaire, les étudiants peuvent s'épanouir dans leur nouvelle vie universitaire et atteindre leurs objectifs académiques et personnels.

LA TRANSITION DU LYCÉE À L'UNIVERSITÉ EST-ELLE SOUHAITABLE ?

La transition du lycée à l'université est une étape importante dans la vie de tout étudiant. Cependant, savoir si cette transition est souhaitable ou non dépend de plusieurs facteurs. Tout d'abord, il est important de comprendre que le lycée et l'université sont deux environnements d'apprentissage très différents. Au lycée, les étudiants sont généralement encadrés de près par leurs professeurs et ont un horaire fixe pour chaque journée. En revanche, à l'université, les étudiants ont plus de liberté et doivent souvent travailler de manière autonome. Ils ont également davantage de choix en ce qui concerne les cours qu'ils suivent. Pour certains étudiants, cette transition peut être difficile. Ils peuvent ne pas être habitués à cette nouvelle liberté et peuvent avoir du mal à s'organiser seuls. Cependant, pour d'autres étudiants, cette transition peut être très bénéfique. Ils peuvent avoir l'opportunité de découvrir de nouveaux sujets et de rencontrer de nouvelles personnes, ce qui peut les aider à se développer personnellement et professionnellement.

Suite en page 6
*Professeur

Faculté de Psychologie et Sciences de l'Éducation Université de Constantine 2

■ Droit de regard de l'université sur le lycée : pourquoi ?

Suite de la page 5

En outre, la transition du lycée à l'université peut être souhaitable pour les étudiants qui souhaitent poursuivre des études supérieures. En effet, l'université est souvent nécessaire pour obtenir des diplômes avancés tels que des licences, masters, ingénieurs ou des doctorats. De plus, l'université offre souvent des ressources supplémentaires pour les étudiants qui souhaitent poursuivre une carrière dans un domaine spécifique. En fin de compte, savoir si la transition du lycée à l'université est souhaitable dépend des besoins et des objectifs de chaque étudiant. Pour certains, cela peut être une étape difficile, tandis que pour d'autres, cela peut être une occasion de se développer et de poursuivre leurs rêves. Il est important que les étudiants réfléchissent bien à leurs objectifs avant de prendre une décision concernant leur avenir académique.

MUTUALISATION DES RESSOURCES UNIVERSITÉ ET LYCÉE : SOLUTION EFFICACE

La transition du lycée à l'université peut être un moment difficile pour de nombreux étudiants, car elle implique un changement significatif dans les méthodes d'apprentissage, les attentes académiques et les responsabilités personnelles. Pour faciliter cette transition, une mutualisation des ressources entre les universités et les lycées pourrait être une solution efficace. La mutualisation des ressources universitaires et des lycées pourrait prendre plusieurs formes. Tout d'abord, les universités pourraient offrir des programmes de mentorat pour les étudiants du secondaire, permettant aux lycéens de discuter avec des étudiants universitaires de leurs expériences universitaires, de poser des questions sur les différentes filières et de recevoir des conseils sur la façon de se préparer au mieux pour leur entrée à l'université. Les étudiants universitaires pourraient également organiser des visites guidées du campus pour les lycéens, afin de leur donner un aperçu de l'en-

vironnement universitaire et de leur permettre de se familiariser avec les installations et les ressources disponibles. En outre, les universités pourraient offrir des cours de préparation à l'université, qui seraient dispensés dans les lycées.

Ces cours couvriraient des sujets tels que les méthodes d'apprentissage universitaires, la gestion du temps, la recherche et la rédaction de travaux universitaires, ainsi que les compétences en informatique. Les élèves du secondaire pourraient ainsi se familiariser avec les attentes académiques et les compétences nécessaires pour réussir à l'université. La mutualisation des ressources pourrait également inclure des programmes de développement professionnel pour les enseignants, afin de les aider à mieux préparer leurs élèves pour l'université.

Les enseignants pourraient participer à des ateliers de formation continue dispensés par des universitaires, qui leur donneraient des conseils sur la façon de mieux préparer leurs élèves pour l'université. Ces ateliers pourraient également offrir des ressources pédagogiques et des outils pour aider les enseignants à intégrer les compétences universitaires dans leur enseignement. Les étudiants pourraient également bénéficier de programmes de mentorat, qui leur permettraient de discuter avec des étudiants universitaires et de recevoir des conseils sur la façon de réussir à l'université.

Conclusion : LE DROIT DE REGARD DE L'UNIVERSITÉ SUR LE LYCÉE

Le droit de regard de l'université sur le lycée est un sujet qui suscite souvent des débats et des controverses dans le domaine de l'éducation. En effet, il s'agit d'un domaine où les compétences et les responsabilités sont partagées entre plusieurs acteurs et où les lignes directrices peuvent parfois être floues. Le droit de regard de l'université sur le lycée peut être défini comme le pouvoir que possède l'université d'influencer les pratiques et les politiques du lycée en matière d'enseignement, de programme d'études, de méthodes pédagogiques et de suivi des élèves. Ce droit de regard

peut être exercé de différentes manières, telles que la définition des exigences d'admission à l'université, la conception des programmes d'études pour les étudiants en première année ou la participation à la mise en place de politiques de réussite scolaire. Il est important de noter que le droit de regard de l'université sur le lycée peut être bénéfique pour les élèves et pour l'éducation en général.

En effet, cela peut permettre de garantir la qualité de l'enseignement et d'assurer une transition en douceur entre le lycée et l'université. En outre, cela peut également aider à identifier les lacunes dans les connaissances et les compétences des élèves, afin de leur fournir un soutien supplémentaire pour améliorer leurs résultats scolaires. Cependant, il y a également des inquiétudes concernant le droit de regard de l'université sur le lycée. Certains craignent que cela puisse conduire à une uniformisation de l'enseignement et à une perte de l'autonomie des lycées. En outre, cela peut également mettre en évidence les inégalités dans le système éducatif, car les lycées les plus défavorisés peuvent avoir des difficultés à répondre aux exigences de l'université. Il est donc important de trouver un équilibre entre le droit de regard de l'université sur le lycée et l'autonomie des lycées, et doivent être en mesure de concevoir leurs propres programmes d'études et de méthodes pédagogiques, tout en prenant en compte les exigences de l'université. Il est également important de veiller à ce que les élèves de tous les milieux socioéconomiques aient accès à un enseignement de qualité afin de garantir l'égalité des chances.

POURQUOI L'UNIVERSITÉ A BESOIN DE CE DROIT DE REGARD ?

Les raisons pour lesquelles l'université a besoin d'exercer ce droit, et il est important de comprendre ces raisons pour apprécier la pertinence de ce contrôle. Tout d'abord :

> il est important de noter que le droit de regard de l'université sur le lycée est un élément clé de la mise en place d'un système éducatif efficace;

> ce droit permet à l'université de s'assurer que les étudiants qui sont admis dans ses programmes ont les compétences et les connaissances nécessaires pour réussir. Cela peut inclure des éléments tels que :

- la qualité de l'enseignement;
- le niveau des programmes d'études et l'adéquation des installations;
- aider à garantir l'intégrité académique et la réputation de l'institution.

En exerçant ce droit, l'université peut s'assurer que :

- les étudiants qui sont admis dans ses programmes ont les qualifications requises et ont réussi les examens nécessaires;
- cela peut aider à prévenir la fraude académique et à s'assurer que les diplômés délivrés par l'université ont une valeur réelle sur le marché du travail;
- peut également aider à améliorer la qualité de l'enseignement et de l'apprentissage dans les lycées;
- en travaillant avec les lycées, l'université peut aider à développer des programmes d'études qui préparent mieux les étudiants aux exigences de l'enseignement supérieur et elle peut également fournir des ressources supplémentaires pour aider les étudiants à réussir.

En conclusion, le débat sur le droit de regard de l'université sur le lycée est complexe et suscite de nombreuses opinions divergentes. Cependant, il est important de travailler ensemble pour trouver des solutions alternatives qui permettent d'améliorer la qualité de l'enseignement et de faciliter la transition entre le lycée et l'université pour le bien-être mental et scientifique de nos étudiants, futurs cadres de la Nation.

Oukaci Lounis

Ressource :
Ouvrage cité: Bozick, R., & DeLuca, S. (2005). *Mieux vaut tard que jamais ? Inscription retardée dans la transition du lycée au collège. Forces sociales, 84(1), 531-554.* <https://doi.org/10.1353/sf.2005.0128>